الابعاد الحقيقية لأزمة النظام البورقيبي

...ضات الشعبية ومركزة الاقتصاد بين الا... البرجوازية والامبريالية الاميركية

بسلسلة من القمع والارهاب والاغتيال الذي ذهب ضحيته صالح بن يوسف في المانيا ، وبجبابة القوى الطلابية في الريف بكافة الوسائل القمعية خلال ثلاث سنوات .

وانتقل النظام التونسي بعد تلك المرحلة الارهابية الى البحث عن قاعدة يبني عليها سياساته ، فلم تجد بدا من التعامل مع البرجوازية « الوطنية » التي كانت تدعمه دائما وساهمت في بناء الحزب الدستوري الاشتراكي في اطار الوحدة « الوطنية » التي تغني وتنظي بها بورقيبة عند ازدياد الازمة في البلاد ، وبالتعاون ايضا مع البرجوازية الصغيرة الضيقة التي تشكل ما يقرب الـ ٢٥٪ من السكان ، والتي كانت تفتقر الى الوعي السياسي والوطني والتي لم تستطع في غياب منهج حزب ثوري ديناميكي ان ترسي قواعد وممارسات الثورة الشعبية في القرى الفلاحية والمصانع وفي صفوف الطلاب .

واقتصاد النظام التونسي على التحويل « الاشتراكي » المرحلي كما اعلنه بورقيبة في المؤتمر الحزبي الاخير ، كان من توجيه الحزب الدستوري ، الحزب الذي لم يشكل اية قاعدة للقوة القادرة الخلاقة في المجتمع التونسي ولم يستطع ان يعدم اية برامج ثورية حول البلاد من المرحلة البرجوازية الى المرحلة الاشتراكية بل تركها تتخبط بين عنيات القادة وممارسات البيروقراطية العفنة .

وفي غياب الحزب الثوري القائد ، انقلب النظام التونسي في مرحلته الثانية هذه اي بعد فترة استلام بورقيبة الحكم وحتى سنة ١٩٦٤ الى حكم فردي مطلق تدعمه بيروقراطية حزبية وحكومية تحولت بعد مرض المجاهد الاكبر الى بيروقراطية حكومية تضرب المجاهد ، والى قيادة حزبية تمثل بعض البرجوازيين الكبار وبعض المستفيدين من علاقاتهم بالحكم .

وتحولت البرجوازية الصغيرة في هذه المرحلة الى قوة مساندة الى طبقة تابعة لاوامر النظام والمجاهد الاكبر نظرا لضعف تركيبها البنيوي من الناحيتين الاقتصادية والسياسية ، الامر الذي كان يشدها الى احضان البيروقراطيين ويبعدها عن الانخراط في اي تنظيم ثوري ينطلق لمعاني الشعب من سياته . وفي وضع كهذا ، تترتب افاقه ونتائجه على المرحلة الحالية ، على النظام وعمره ، فاتت البرجوازية بعد ان فشلت في تعميم اي دور لها ، الى رفع شعارات الوحدة الوطنية والتحول المرحلي الى الاشتراكية والملكية « اداة اجتماعية » بغضط من قيادة الحزب والمجاهد الاكبر . وسقطت هذه الشعارات الواحدة تلو الاخرى في ظلال الحزب الذي كانت تديره الراسمالية « الوطنية » ومجموعة من الانتهازيين وفشلت في الوقت نفسه مخططات البرجوازية الصغيرة في تجميد التوازن بين الطبقات اي منع الطبقة الراسمالية المتعاونة مع الراسمالية العالمية من تسلم مقدرات البلاد وثرواتها .

وفي غياب الحزب الثوري ، والمنظمات الديمقراطية المساندة قامت البرجوازية الوطنية بتوجيه ضرباتها للجماهير وشراء القسم الاكبر من الاراضي المسيحة التي تركها المستعمرون سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ والقراءون الفرنسيون ، وفي الجماهات التونسية وعندما تمت السلطات هجمها الوحشية وجردت محاكمها على مجموعة « دراسات وعدم المناصلة » . وفشل التعاونيات والتحول الاشتراكي يعود الى تعامل الجماهير ورفضها الاشتراكية الصعبة لان الاشتراكية لا تحقق فقط في انشاء التعاونيات وتجميع قوى الانتاج بل بادىء ذي بدء ، في اضمحلال وتبدل اساليب وطرق الانتاج والتوزيع الراسمالية .

والقول بان التحول الاشتراكي قد فشل ، في نهاية الامر ، مرفوض في صلبه ، لان ذلك « الاشتراكي » ١٩٦٢ - ١٩٦٨ ، المرحلة الثالثة من تاريخ النظام البورقيبي والحزب الدستوري الحاكم . فالتحول الذي اراده البرجوازية الصغيرة في مراحل متعددة ، تشجع بعض البيروقراطيين التي تطبق بعض مبادىء « الاشتراكية » اي تنظيم التعاونيات التجارية والصناعية وتجميع قوى الانتاج وتحويلها الى ملكية للدولة بمساعدة التمويل الامركي الضخم التي ادت الى تشريد الالاف من العمال والى ترحيلهم الى البلدان الاوروبية . ومن اجل تطبيق ما اعلنه الراسمالية الحديثة ، قام بن صالح بقطع اشجار الزيتون في البلاد ، اشجار الزيتون المقدسة عند التونسي مما اثار حفيظة وغيظ القرى الفلاحية . وذاك بن صالح تحت ادارات حكومية مما اغضب الشعب فسي بادىء الامر واسيئر بالتحول الاشتراكي الجديد الذي لم يكن سوى نقطة منقطه لطلبات وتمنيات الراسماليين « الوطنيين » والغربيين ، ومقدمة لدفع الراسمالية في البلاد الى الامام مما جعل الاشتراكية الطبعة اشتراكية محاصفة مزورة « او الخدمة الاشتراكية الصالحة » نسبة لاحمد بن صالح .

وفشل الممارسات هذه الصنى يعود الى عدة اسباب :

١ - ان التحول الذي اعلنه احمد بن صالح سنة ١٩٦٤ وباشر في تطبيقه خلال اربع سنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٨ حول المجتمع الى شركات كبرى ذات اسهم تملكها الدولة بالشاركه مع الراسمالية « الوطنية » والمالية مما عدل على النباب المبية بقيادة المجاهد الاكبر :

٢ - اذا نظرنا الى جدلية التحول هذه من خلال المرحلة الحالية التي اعدتها وخططتها اجهزة الحزب ، كان من الواضح ان النظام يريد منع القوى الفلاحية والبروليتارية من ادراك معاني تجربه بن صالح « الاشتراكية » وما هو بالتحديد المعنى الاساسي للاشتراكية وذلك من خلال حمله شعواء من الاعلام الرسمي والقمع الرسمي على الاتحاد السوفياتي وتنظيمات اليسار والايديولوجيات المستوردة وشن حملات اعتقال بين صفوف الطلاب والعمال .

٣ - المراق وتعميق المشكلة الاساسية في الوطن التونسي : اي تعميق صراع الطبقات الحقيقي بين برجوازية مستغلة ٤٪ من السكان وبروليتاريا مستغلة ٦٠٪ من السكان وذلك في محاضرات هامشية وبرامج هجوم على بن صالح اعدها الاخصائيون في اجهزة الحزب والسلطات التي اعلن عنها سنة ١٩٧٠ وحتى مؤتمر المونستير سنة ١٩٧١ في الحزب ، وقام الحزب بتنظيمه كانت اشبه بعملية طواف شعبي يحمل صور الرئيس بورقيبة ، المجاهد الاكبر الذي اوصل البلاد « امينا » على مقدراتها ، وحمله الطلاب للحكومة التي خلفت الحكومة التي كان بن صالح اعضائها احمد بن صالح ، والاسئلة التي طرحت الحكومة ، من اجل اصلاح « جذري » في البلاد كانت حول القوانين والدستور الجديد ، وحول رجالات الدولة ، بينما اهملت المسائل الاساسية والتناقضات الرئيسية بين الجماهير ومستغليها .

وتجلى رفض النظام لكل انتقاد في قول احمد المسيري الذي كان مسؤولا مباشرا عن تحطيم الدمقراطية الاساسية وضرب كل المنظمات غير الحزب الدستوري ، وتطبيق منع التظاهرات تحت طائلة القمع بالقوة ، كما حدث في مظاهرات واضرابات الطلبة سنة ١٩٦٨ ، عندما اقدمت الجماهات التونسية وعندما شنت السلطات هجمها الوحشية وجردت محاكمها على مجموعة « دراسات وعدم المناصلة » . وفشل التعاونيات والتحول الاشتراكي يعود الى تعامل الجماهير ورفضها الاشتراكية الصعبة لان الاشتراكية لا تحقق فقط في انشاء التعاونيات وتجميع قوى الانتاج بل بادىء ذي بدء ، في اضمحلال وتبدل اساليب وطرق الانتاج والتوزيع الراسمالية .

وتزوية الوضع الحالي من زاوية موضوعية لا بد من الوقوف على مرحله من صالح المنظر « الاشتراكي » ١٩٦٢ - ١٩٦٨ ، المرحلة الثالثة من تاريخ النظام البورقيبي والحزب الدستوري الحاكم . فالتحول الذي اراده البرجوازية الصغيرة في مراحل متعددة ، تشجع بعض البيروقراطيين التي تطبق بعض مبادىء « الاشتراكية » اي تنظيم التعاونيات التجارية والصناعية وتجميع قوى الانتاج وتحويلها الى ملكية للدولة بمساعدة التمويل الامركي الضخم التي ادت الى تشريد الالاف من العمال والى ترحيلهم الى البلدان الاوروبية . ومن اجل تطبيق ما اعلنه الراسمالية الحديثة ، قام بن صالح بقطع اشجار الزيتون في البلاد ، اشجار الزيتون المقدسة عند التونسي مما اثار حفيظة وغيظ القرى الفلاحية . وذاك بن صالح تحت ادارات حكومية مما اغضب الشعب فسي بادىء الامر واسيئر بالتحول الاشتراكي الجديد الذي لم يكن سوى نقطة منقطه لطلبات وتمنيات الراسماليين « الوطنيين » والغربيين ، ومقدمة لدفع الراسمالية في البلاد الى الامام مما جعل الاشتراكية الطبعة اشتراكية محاصفة مزورة « او الخدمة الاشتراكية الصالحة » نسبة لاحمد بن صالح .

وفشل الممارسات هذه الصنى يعود الى عدة اسباب :

١ - ان التحول الذي اعلنه احمد بن صالح سنة ١٩٦٤ وباشر في تطبيقه خلال اربع سنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٨ حول المجتمع الى شركات كبرى ذات اسهم تملكها الدولة بالشاركه مع الراسمالية « الوطنية » والمالية مما عدل على النباب المبية لاستغلال الشعب التونسي .

٢ - اذا نظرنا الى جدلية التحول هذه من خلال المرحلة الحالية التي اعدتها وخططتها اجهزة الحزب ، كان من الواضح ان النظام يريد منع القوى الفلاحية والبروليتارية من ادراك معاني تجربه بن صالح « الاشتراكية » وما هو بالتحديد المعنى الاساسي للاشتراكية وذلك من خلال حمله شعواء من الاعلام الرسمي والقمع الرسمي على الاتحاد السوفياتي وتنظيمات اليسار والايديولوجيات المستوردة وشن حملات اعتقال بين صفوف الطلاب والعمال .

٣ - المراق وتعميق المشكلة الاساسية في الوطن التونسي : اي تعميق صراع الطبقات الحقيقي بين برجوازية مستغلة ٤٪ من السكان وبروليتاريا مستغلة ٦٠٪ من السكان وذلك في محاضرات هامشية وبرامج هجوم على بن صالح اعدها الاخصائيون في اجهزة الحزب والسلطات التي اعلن عنها سنة ١٩٧٠ وحتى مؤتمر المونستير سنة ١٩٧١ في الحزب ، وقام الحزب بتنظيمه كانت اشبه بعملية طواف شعبي يحمل صور الرئيس بورقيبة ، المجاهد الاكبر الذي اوصل البلاد « امينا » على مقدراتها ، وحمله الطلاب للحكومة التي خلفت الحكومة التي كان بن صالح اعضائها احمد بن صالح ، والاسئلة التي طرحت الحكومة ، من اجل اصلاح « جذري » في البلاد كانت حول القوانين والدستور الجديد ، وحول رجالات الدولة ، بينما اهملت المسائل الاساسية والتناقضات الرئيسية بين الجماهير ومستغليها .

وتجلى رفض النظام لكل انتقاد في قول احمد المسيري الذي كان مسؤولا مباشرا عن تحطيم

الاوضح

برئيس الدين

المسيري

المناورات « بان الدولة لا تقبل اي انتقاد لاجهزة الحزب واجهزته لان اللطخة كانت غلطة احمد بن صالح وراية ثورة سيقودها الشيوعيون سنسمع بالحديد والنار » .

٣ - تطويق البرجوازية الصغيرة وذلك بتقديم سهيلات عديدة من اجل كسبها وتمييع كل مطالبها ومصالحها التي تضررت بفعل التحويل « الاشتراكي » الذي طبقه بن صالح . ونشطت البرجوازية الكبيرة بفعل ذلك ، فاشترت ٣٠٪ من اراضي التعاونيات التي تركها الفلاحون ونجحت المجموعة الحاكمة « المحاولات الفردية لانقاذ الاقتصاد » والملكية الفردية مما ادى الى ازدياد حدة الازمة وهبوط الاجور وارتفاع الاسعار المعيشية وبالتالي الى اضرابات عمال سيدي الهاني والسكك الحديدية وعمال مصانع فتح الله والسكك الحديدية وعمال النظافة العاونية في سليمان سنة ١٩٧٠ - ١٩٧١ ، الاضرابات التي قمعها النظام بالقوة وادت الى محاكمات المناضلين سنة ١٩٧٠ - ١٩٧١ .

وهكذا وقع النظام في ازمته الحالية التي تزداد حدة ، مما ادى الى تهجير وترحيل العاطلين عن العمل الى اوروبا الغربية وكندا ، كما اخذت الولايات المتحدة حصتها بشرائها الادمغة البشرية التي تملكها تونس . واكتشف النظام ان ترحيل العمال الى الخارج عملية رابحة اقتصاديا فقام باتفاقات ضخمة لترحيل المزيد من العمال الذين تحولوا الى بضاعه تجارية في اسواق العمل باوروبا الغربية . وكما يقول المسيري ، تحولت الهجره الى ركيزة اقتصادية متناسبا ما يقوله الفيتو الاوروبي . وعلى سبيل المثال قام مؤخرا وفد صناعي فرنسي برئاسة برنيه لدراسة طبيعة العمال التونسيين وقدرتهم على العمل بنظامهم الى المصانع الفرنسية بعد ان يتقاضى المسؤولون عمولة رابحة من الصفقات العمالية .

ولكن الازمة مهما تناولتها الحلول الجزئية ، تبقى ازمة النظام وتزداد حدة مع الايام . فاحصاءات الامم المتحدة تشير الى وجود اكثر من ٦٠٠ الف مواطن تونسي عاطل عن العمل في تونس يعيشون في ظروف صعبة بعد خروج الفلاحين من قراهم نظرا لحالة البلاد الفقيرة من الناحية الزراعية وطبيعة ٧٠٪ من السكان الذين لا يجيدون القراءة ونظرا لاستلام الاقتصادية التونسية مقدرات وثروات الزراعة .

المضمون الحقيقي لمؤتمر المونستير

ويعتقد البعض بان مؤتمر المونستير كان دلالة اخرى على فشل النظام في حل تناقضاته والاصح ان المؤتمر كان ادانة للنظام الفردي الذي وضع مصالح الجماهير الاقتصادية جانبا . والذي حدث في مؤتمر المونستير ، كان التقي ببعض الامور السخيفة (خلافة بورقيبة ، تبرئة احمد المسيري وخلافات شخصية متعددة) ، ومهرجانا دعائيا لاقنام الارث البورقيبي في حين كانت الازمة الاقتصادية التي تهدد الجماهير وتزيد التناقض بين البرجوازية والبروليتاريا متروكة خارج كواليس المؤتمر .

× × ×

هذه التناقضات المولودة والتي تشكل الازمة الحالية في تونس تصب في قناة النظام الحالي الذي يميعها باجهزته وقدرته على المناورة نظرا لمعالجته السياسية ونظرا لقدرته القمعية على التحرك السريع لمواجهة اي طارىء . فالاستخبارات التونسية تعم البلاد كلها وتوظف الالوف لخدمة النظام من الشيوخ الذين يسيطرون على الارياف ويقبضون ثمن ولائهم ناظرا الى قبعاتهم الشوارع والاحياء الفقيرة الذين يعلون كل « شيوعي » عدو للنظام . ولكن نفث النظام التونسي ومرضه الاليم الذي يعاني منه كما يعاني المجاهد الاكبر من المرض وتدهور الاحوال المعيشية والمظاهرات التي قام بها الطلاب من اجل حكم عادل ، يقود النظام ذاته الى مصير بدا منذ ان استلم بوقبية مقدرات البلاد ، الى مصير الانهيار السريع نتيجة تصلبه وقمعه الحركة الوطنية .

في هذه المرحلة بالذات يبرز دور الحركة الوطنية التقدمية كطليعة متقدمة من اجل ثورة شعبية تطيح بالنظام البورقيبي وتمهد السبيل لتحويل البلاد من اقطاع للبيروقراطية وللراسمالية المسلطة الى مجتمع اشتراكي صحيح بعيد كل البعد عن « اشتراكية » بن صالح المخادعة .

ولانجاز هذه المرحلة بالذات ، لا بد للحركة الوطنية ان تربح سيرتها وتتحد كل فصائلها لترد على قوى بورقيبة القمعية التي عززت مؤخرا وخاصة بعد مؤتمر المونستير باسلحة هجومية من الولايات المتحدة وفرنسا ، والعمل جاد من اجل خلق وعي سياسي في قلب الجماهير البروليتارية التي تتكدس اكثر فاكثر في ضواحي المدن وفي القرى التي اخذت تهجرها نحو الخارج .

اما العمل الطالبي الذي يشكل مقدمات الرد على النظام ، فهو يتبع من الاتحاد الوطني التونسي الطلابي الذي يتمتع باستقلال ذاتي وكون الحركة الوطنية التونسية تتمتع به داخله بقوة هائلة من كل الفصائل (٧٣ صوتا من اصل ١٦٠) . وينضم اليسار التونسي الى ثلاث مجموعات كبيرة من الحزب الشيوعي ومجموعة « افاق » الثورية وحزب البعث الذي يتهمه النظام دائما بانه « المخطط والمدبر لحركات العنف » .

ويبقى اخيرا ان الحركة الوطنية التي نزلت الى الشوارع ورفعت الشعارات الثورية على مرأى مسؤولي النظام التونسي ، هي جزء لا ينجزأ من الحركة الوطنية العربية وان الحركة الطلابية التي كانت الطليعة المتقدة الواعية هي جزء من النقمة الثورية التي تجتاز العالم العربي على اختلاف اهدافها ، تلك النقمة الثورية التي تريد التغيير بعد ان احست بوطأة الهجوم الامبريالي على المنطقة كلها .

وحركة التغيير في الوطن العربي هي ليس في اشراك جيل ما بعد النكبة في تسلم مقدرات الامة العربية فقط ، بل تعني ايضا مزيدا من الفكر الثوري الى الجماهير ومزيدا من الممارسات الثقافية التي تنمو وتتسع رويدا في كل قطر من اقطار العالم العربي وفي العالم الثالث كله .

وهي في مضمونها الحقيقي تعبير عن المرحلة التي تلقتها حدة الصراعين الوطني والطبقي في هذه الاقطار ، وبرهان اخر على الفلس البرجوازية الوطني « الوطني » في تحقيق مهمات مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي ، وخضوع هذه البرجوازية للامبريالية العالمية .

الحركة العمالية والطالبية المغربية

تصعّد نضالاتها ضد عسف السلطة

منذ بداية هذا العام والمغرب يعيش حالة من الارهاب والضغط الفاشي الذي تمارسه يوميا القوى القمعية المجرمة التي تحاول باستمرار ان تكبح جماح الحركة الثورية والديمقراطية التي تمارس نضالاتها الجماهيرية والشعبية وتخضع هذه النضالات لرقابة ومطالب القوى الطبقية من عمال وفلاحين وطلاب ، الذين يشكلون اليوم الطليعة الثورية للنضال الوطني في المغرب .

فازمة الحكم التي انفجرت بعد الانقلاب الذي قاده الجيش المغربي المرتبطين بالقصر الملكي لا يمكن ان تنتهي الا من خلال تصعيد النظام لحملة الارهاب التي يمارسها ضد القوى التقدمية في المغرب ، ويحاول هذا النظام ، من ناحية ثانية ، ان يبعد عن نفسه ما يعانيه من مشاكل ليطرح الغاء مع القوى الوطنية من اجل المحافظة على مواقعه ومصالحه التي بدأت تهتز بمسام تصميم الشعب المغربي على الوصول اليها من خلال نضالاته وتضحياته .

وبعد ان فشل النظام في محاولة تمييع وتطويق الحركة الوطنية المعادية من خلال احتوائها الظاهري .. صعد حملته المجرمة ضد كافة الحركات الثورية وما زال يمارس يوميا شتى اساليب الارهاب ويتبع سياسات معادية لكل ما هو وطني وديمقراطي في المغرب .

ان النظام الاقطاعي المغربي وبعد ان فقد زمام الامور وتصاعدت الحملة الشعبية ضده ، بدأ يمارس سياسته القمعية المتصاعدة ضد حركات الطلاب والعمال والفلاحين والاساتذة والموظفين : فعلى الصعيد الطلابي اصدر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بيانا الى الجماهير المغربية يعلن فيه استمرار حملة السلطة البربرية في الاعتقالات فقد قامت صباح يوم ٧٢/٢/١ قوات من البوليس المغربي بمحاصرة مقر الاتحاد الوطني ولجنته التنفيذية وقامت باعتقال الرفيق الفرني عضو اللجنة التنفيذية ، وصدر الاتحاد بهذا الصدد بيانا ثانيا بتاريخ ٧٢/٢/٢ بالاشتراك مع النقابة الوطنية للتعليم العالي .. اعلن فيه انه رغم الاجراءات التي اتخذتها السلطة ، والتي اعلنت فيها عن تشكيل لجنة اصلاح الجامعة فقد استمرت حملة الاعتقالات ، فقامت قوات البوليس المغربي بالاضافة الى اعتقال عضو اللجنة التنفيذية لطلبة المغرب باعتقال احد اساتذة المعهد الزراعي (باسكو) وهذا يعد الحملة المركزة التي قام بها النظام قبل ايام ضد عدد كبير من الطلاب والموظفين والاساتذة ، وقد طالبت النقابة العامة للتعليم العالي باطلاق سراح جميع المقاومين الذين يواجهون احكام الاعدام والسجن .

ومما هو جدير بالذكر ان النضالات الثورية التي تقودها الحركة الوطنية المغربية ضد النظام الاقطاعي الفاشي تطرح بعض القضايا المطلبية والحياتية والوطنية التي تتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية ، والتي تعبر عن حقيقة النظام المستغل والمرتبط بمعسكر الامبريالية والقوى الرجعية فعلى صعيد الحركة الطلابية التي يخوضها الطلاب فقد تركز النضال حول حرية التنظيم النقابي الطلابي والمطالبة بمحو الثقافة الاستعمارية من المدارس المغربية ، وتوضيح العلاقة القائمة بين المشاكل الطلابية والعمالية ومحاولة حلها بشكل ديمقراطي حقيقي .

واما على الصعيد العمالي ، فقد واصلت الجماهير العمالية في اكثر من موقع وفي اكثر من منطقة اضراباتها العمالية في المناجم والمصانع ، وقد اعطى عمال مناجم خريبكة ، البالغ عددهم ٦٠٠٠ عامل ، مثالا رائعا على التحمل والاستمرار في الاضراب حتى تحقيق اهدافهم ، وقد هدد العمال بنسف المناجم اذا حاولت السلطات اقتحامها بالقوة ، وما زال الاضراب مستمرا منذ ٤ شهور ، وقد طالبت الحركة الوطنية المغربية جميع الفصائل التقدمية بالوقوف وتدعيم مطالب العمال التي تتركز حول :

■ رفض المواقع البيروقراطية التي تتمتع بها بعض القوى ، والعمل من خلال تحالف ثوري ووطني حقيقي من اجل قيادة الطبقة العاملة ، وابرز دورها التاريخي في معركة الاقطاع والاستغلال .

■ مساعدة عمال قطارة في موقفهم الثوري واحتلالهم للمناجم .

■ العمل على ابراز دور الطبقة العاملة المغربية في قيادة حركة الثورة .

■ المشاركة في مظاهرات تاييد ، وترديد شعارات الجماهير ، وتوضيح الاستراتيجية الثورية .

واما على الصعيد الفلاحي ، فقد طالبت القوى الوطنية بالوقوف مع الفلاحين في مطالبهم العادلة للحد من نفوذ الاقطاع المسلح والمتفشي داخل بلاد المغرب ، وطالبت بفضح الاسباب التي ادت الى مذبحة الفلاحين والتي تسمى « اولاد خليفة » ، حيث راح ضحيتها عدد من الفلاحين ، كل ذنبهم انهم احبوا الارض وتمسكوا بها .

وقد طالبت الحركة الوطنية المغربية بان تقوم المنظمات الوطنية والشعبية بحملة عنيفة من اجل الوقوف مع المقاومين المغاربة الذين حاربوا الاستعمار الفرنسي ويتعرضون الان لحملة من الارهاب شديدة واظلة وان الموقف المطلوب من هذه المسألة هو فضح هذه الاساليب وتحويل المحاكمات الى محاكمة للنظام المجرم والمرتبط بالاستعمار .

« اننا نطالب كل القوى الوطنية والخيرة بالنضال بحزم ضد السلطة المغربية وذلك من اجل ايقاف المحاكمات اللاشرعية واللاوطنية في حق ابناء هذا الشعب ونطالب كافة قوى التقدم في العالم باستنكار حملات البطش والارهاب التي يمارسها حكام المغرب .

ان النظام العميل حينما افلس في ايجاد الحلول الصحيحة في سبيل حل المشكلة المتفاقمة فان سياساته الارهابية وتصعيد مواجهته للقوى الوطنية لن تزيد مواقفنا الا صمودا وتحديا .

ان الشعب المغربي وقواه الوطنية تتعرض اليوم لما هو سياسات منهجية منظمة . ولذا فاننا نطالب بان تقوى جبهة النضال الوطني والاممي من اجل دعم المناضلين في المغرب وجميع انحاء الوطن .